

استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية

الوثيقة: EB 2025/145/R.15

بند جدول الأعمال: 5(ب)

التاريخ: 16 سبتمبر/أيلول 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص (EB 2020/129/R.11/Rev.1)، سياسة إدارة المخاطر المؤسسية (EB 2021/133/R.7)، بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق (EB 2021/134/R.21/Rev.1)، تنقيحات إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص (EB 2024/143/R.20)، تقرير عن وضع التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (EB 2025/144/R.15)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية.

الأسئلة التقنية:

Francisco Rubio

كبير الخبراء التقنيين
شعبة عمليات القطاع الخاص
البريد الإلكتروني: f.rubio@ifad.org

Jenny Scharrer

مديرة
شعبة عمليات القطاع الخاص
البريد الإلكتروني: jenny.scharrer@ifad.org

لمزيد من المعلومات عن شعبة القطاع الخاص في الصندوق وبرنامج الصندوق لتمويل القطاع الخاص، يرجى زيارة الموقع [برنامج تمويل القطاع الخاص](#)

المحتويات

ii.....	موجز تنفيذي
1.....	استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية
1.....	أولا- المقدمة
1.....	ألف- الخلفية
1.....	باء- الدروس المستفادة
2.....	جيم- السياق المؤسسي والاستراتيجي
3.....	ثانيا- نموذج التمويل والموارد المالية
3.....	ألف- نموذج التمويل
3.....	باء- تعبئة الموارد
4.....	ثالثا- استراتيجية الاستثمار
4.....	ألف- هدف الاستثمار
5.....	باء- نظرية التغيير
5.....	رابعا- أنواع الاستثمارات
5.....	ألف- تعريف العمليات غير السيادية
6.....	باء- نهج الاستثمار في العمليات غير السيادية
7.....	جيم- أنواع الجهات المتلقية للاستثمارات: نهج قائم على حافظة متوازنة
8.....	دال- أدوات الاستثمار
9.....	هاء- العمليات غير السيادية قيد الإعداد
9.....	واو- التركيز الجغرافي
10.....	زاي- مواضيع الأثر
10.....	حاء- تكامل العمليات السيادية والعمليات غير السيادية
11.....	خامسا- المخاطر
11.....	ألف- تقييم الملامح العامة لمخاطر العمليات غير السيادية
11.....	باء- مخاطر الإضرار بالسمعة والمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة
11.....	جيم- رصد الأثر والإبلاغ عنه

موجز تنفيذي

- 1- يشكّل التجديد الثالث عشر لـموارد الصندوق تحولاً محورياً في نموذج عمل الصندوق من خلال إدراج العمليات غير السيادية رسمياً كعنصر أساسي في أعمال المؤسسة. ويعبّر هذا التطور عن إدراك الدول الأعضاء بأن تحقيق أثر شامل ومستدام واسع النطاق في المناطق الريفية يتطلب، إلى جانب الاستثمار العام عبر القنوات السيادية، إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بدور مباشر.
- 2- وتمثّل استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية أحد المنجزات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030، وتشكّل نهج الصندوق للاستثمار في الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ويجب إشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتعزيزها - ليس فقط على مستوى الإنتاج، بل على طول سلسلة القيمة برمتها لتشمل المجهزين والمجمعين والموزعين ومقدمي الخدمات المالية. ومن خلال الاستثمار في العمليات غير السيادية، يمكن للصندوق أن يكمل حافظة استثماراته السيادية وأن يدعم مباشرة هذه الجهات الفاعلة ويزيل المخاطر التي تواجهها، ولا سيما تلك التي تركز على أصحاب الحيازات الصغيرة والميل الأول (المجموعة التي يستهدفها الصندوق)، مما يساعدها على أن تصبح أكثر قابلية للاستمرار والاستثمار، وتصبح في نهاية المطاف قادرة على الوصول إلى رأس المال التجاري بمفردها.
- 3- وفي هذا السياق، فإن العمليات غير السيادية ليست مجرد عمليات تكميلية، بل هي أداة أساسية لتحقيق الرؤية الطويلة الأجل للصندوق. ووفقاً لما جرى تأكيده في التجديد الثالث عشر لـموارد الصندوق والاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030، فإن تعبئة رأس المال والقدرات الخاصة ضروري لتوسيع نطاق التحول الريفي. وتتيح العمليات غير السيادية للصندوق استخدام أدوات مالية ملائمة للغرض تجذب الاستثمارات وتعزز الابتكار وتبني أسواقاً من أجل تحقيق نمو ريفي شامل. وهي تزود الصندوق أيضاً بالسرعة اللازمة للاستجابة لديناميات السوق المتغيرة، والمواءمة مع توقعات المستثمرين، وتقديم حلول مصممة خصيصاً في المناطق الهشة أو التي تعاني من نقص الخدمات.
- 4- وتشمل أهداف الصندوق الاستثمارية الجهات التحفيزية المتلقية للاستثمار التي تعمل مباشرة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية، وصناديق الأثر التي تستهدف هذه الجهات المتلقية التحفيزية، والمؤسسات المالية، مثل المصارف التجارية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر والتعاونيات المالية التي تقدم التمويل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وستظل مجموعة المنتجات التي يقدمها الصندوق متنوّعة استجابة لطلب السوق، مع الاستفادة من نموذج تمويل القطاع الخاص (التزام التجديد الثالث عشر لـموارد الصندوق)، والذي يشمل استخدام الموارد الداخلة في قائمة الموازنة للعمليات غير السيادية وموارد المنح الخارجة عن قائمة الموازنة. وتؤكد الاستراتيجية أيضاً ضرورة تعزيز الصلة بين الاستثمارات غير السيادية وأولويات البرامج القطرية لضمان الإضافية والتكامل وجودة الحافظة.
- 5- وتتميّز الميزة الفريدة التي يقدمها الصندوق في حفاظه على درجة عالية من الإقبال على المخاطر وتقديم صفقات ذات أحجام أصغر نسبياً، مع الاستفادة من خبرته المؤسسية. ومن خلال أموال المنح التكميلية والمساهمات القابلة للاسترداد، نجح الصندوق في تعبئة رؤوس أموال قادرة على استيعاب مستويات عالية من المخاطر - وهو أمر ضروري للعمل في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات وفي السياقات الهشة. وعلاوة على ذلك، يستهدف الصندوق بشكل متعمد فرص الاستثمار التي تقع دون عتبة مؤسسات التمويل الإنمائي التقليدية. ويركز الصندوق على الاستثمارات التي تتراوح قيمتها بين 2.5 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي، مستهدفاً الأعمال التجارية الزراعية والوسطاء الماليين الذين يحققون منافع للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ممن تكون احتياجاتهم التمويلية أصغر من أن تلبّيها مؤسسات التمويل الإنمائي التقليدية، أو تنطوي على مستوى مرتفع من المخاطر بالنسبة لها. ويمكن هذا التموضع للصندوق من سد فجوة حرجية في السوق مع الحفاظ على وفائه لرسائله واستكمال الجهود الحالية للتمويل الإنمائي في مجال الزراعة.

وإلى جانب ذلك، فإن ما يتمتع به الصندوق من خبرة تقنية كبيرة في التنمية الريفية، بُنيت على مدى عقود من العمليات السيادية، يمنحه ميزة واضحة في تقييم الاستثمارات الزراعية ودعمها.

استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية

أولا- المقدمة

ألف- الخلفية

- 1- على المستوى العالمي، تشير تقديرات البنك الدولي¹ إلى أن نحو 500 مليون أسرة معيشية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (أي ما يزيد عن ملياري شخص) يزرعون في الغالب مساحات تقل عن خمسة أكرات ويكسبون أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، ما يجعلهم يُمثلون شريحة كبيرة من الفقراء في العالم. ويعزى السبب الرئيسي للفقير الريفي، ولا سيما في أفريقيا، إلى استمرار انخفاض إنتاجية المزارع، الناجم إلى حد كبير عن قيود التمويل التي لا تشجع الاستثمارات في البذور المحسنة والأسمدة والميكنة والري.² وتشير تقديرات أطلس الغلة العالمي³ الصادر عن جامعة ومركز بحوث Wageningen إلى أن فجوات الغلات الإقليمية لمحصول الذرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تصل إلى ما يتراوح بين 50 و60 في المائة. وتشير تقديرات مجموعة ISF Advisors⁴ إلى عدم تلبية أكثر من 70 في المائة من الطلب على التمويل الموجّه لأصحاب الحيازات الصغيرة - أي ما يعادل 170 مليار دولار أمريكي سنوياً.⁵
- 2- ومن الضروري سدّ فجوة التمويل هذه، إذ يمكن لزيادة الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن يسفر عن تحسينات كبيرة في الإنتاجية وبالتالي في الحد من الفقر. وقد خلصت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة⁶ إلى أن الاستثمارات الممولة في مجالات التخزين والتجهيز والروابط السوقية تعزّز الغلة والدخل بدرجة كبيرة على مدار العام.
- 3- وتتطلب مواجهة هذه التحديات أدوات مالية مصممة خصيصاً، مثل بدائل الضمانات، وجداول السداد المرنة، ونماذج التمويل المختلط، ونماذج التسليم والتجميع باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول، لفتح المجال أمام الاستثمارات الضرورية التي من شأنها أن تعزّز على نحو مستدام إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ودخلهم. وهذه النماذج الابتكارية الكاسحة هي التي تهدف استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية إلى تمويلها بتمويل تيسيري مقصود مع ما يتطلبه ذلك من إقبال على المخاطر. وتبين دراسة Dalberg⁷ بشأن اقتصاديات وجدوى الإقراض للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن واحداً فقط من بين سبعة من مقدمي الخدمات المالية نجح في تحقيق التعادل من دون استخدام الإعانات أو المنح لخفض تكلفة القروض المقدمة للمزارعين - مما يمنحهم فرصة أكبر للنجاح والتوسع وتحقيق الربح.

باء- الدروس المستفادة

- 4- منذ عام 2019،⁸ اتخذ الصندوق خطوات ثابتة في سبيل الوفاء بالتزامه بتحقيق تحوّل ريفي شامل من خلال توسيع نطاق عملياته غير السيادية.

¹ World Bank. 2016. [A Year in the Lives of Smallholder Farmers](#).

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2021. حالة الأغذية والزراعة 2021: زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد، روما.

³ Wageningen. 2025. Global Yield Gap Atlas. https://www.yieldgap.org/ssa-maize?utm_source

⁴ تعرف سابقاً بمبادرة تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة

⁵ ISF. 2019. [Pathways to Prosperity](#)

⁶ FAO Investment Centre. 2025. [How farmers' access to finance boosts investment in agrifood systems](#)

⁷ Dalberg. 2022. [Towards market transparency in smallholder finances](#)

⁸ 2019. تغيير في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للسماح للصندوق بتمويل منظمات ومؤسسات القطاع الخاص مباشرة، واعتماد استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024 (EB 2019/127/R.3).

- 5- واعتمادا على الدروس المستفادة⁹ لتوجيه مساره الاستراتيجي المستقبلي، يعمل الصندوق على تبسيط عملياته الداخلية، وتعزيز إجراءات العناية الواجبة، وتقوية المساعدة التقنية، وذلك من أجل تعزيز جودة المشروعات وزيادة أثرها.
- 6- ويعكف الصندوق أيضا على معالجة القدرة الداخلية المحدودة، وارتفاع تكاليف المعاملات، والتركيز الجغرافي للمشروعات التي تكون قيد الإعداد من خلال زيادة عدد الموظفين التقنيين (بما في ذلك على مستوى الأقاليم)، والأخذ بنهج أكثر منهجية في إنشاء المشروعات، وتوثيق التكامل مع البرامج القطرية، والتدريب الموجه للأفرقة القطرية لزيادة الأثر وتوسيع التغطية الجغرافية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

جيم- السياق المؤسسي والاستراتيجي

- 7- تمثل استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية التي تركز إلى إطار تنظيمي واستراتيجي قوي وضعته الهيئات الرئاسية للصندوق والسياسات المؤسسية الأساسية، أحد المنجزات الرئيسية للاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025.
- 8- ويشكل تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق¹⁰ وإطار إدارة النتائج المرتبط به¹¹ الركيزة الأساسية لهذا الإطار التنظيمي، فهما يُدرجان رسميا العمليات غير السيادية ضمن النموذج الأساسي لعمل الصندوق، اعترافا بدورها المحوري في تعبئة رأس المال الخاص وتعزيز الأثر الإنمائي في المناطق الريفية. وهذا الإطار تكمله الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025 التي تحدد الرؤية والطرائق لإشراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وثيقة إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص¹² وتحديث نموذج تمويل العمليات غير السيادية¹³ مبادئ توجيهية تشغيلية وإرشادات لإدارة المخاطر لأغراض تقييم العمليات غير السيادية والموافقة عليها والإشراف عليها. وتحدد هذه الوثائق مجتمعة المهمة المؤسسية والأولويات الاستراتيجية وهياكل الحوكمة التي استرشدت بها عملية تصميم استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية وتنفيذها.
- 9- وتتمثل إحدى نقاط التركيز الرئيسية لاستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2024-2019 والاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025 في الحاجة إلى معالجة فجوة التمويل المزمنة التي تواجهها "الحلقة الوسطى المفقودة" - المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تتجاوز احتياجاتها التمويلية نطاق التمويل البالغ الصغر، ولكنها تظل صغيرة أو عالية المخاطر من منظور المصارف التجارية. وتُعدّ هذه المؤسسات عنصرا حاسما لتحقيق تحوّل ريفي شامل ومستدام، باعتبارها جهات وسيطة محورية في سلاسل القيمة الزراعية، حيث تربط بين المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومُدخلات الإنتاج والأسواق والخدمات. وتوفر العمليات غير السيادية للصندوق أداة استراتيجية لدعم هذه المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ووسطائها الماليين بطريقة مباشرة، وتزِيل المخاطر التي تواجهها من خلال أدوات تمويل مخصّصة تشمل الدين وحقوق المساهمين والتمويل المختلط. وبذلك، يمكن للصندوق فتح الباب أمام تدفق رأس المال إلى هذه الشريحة التي تعاني من نقص الخدمات، وتعزيز روح ريادة الأعمال والدفع باتجاه الابتكار في النظم الغذائية الريفية.

⁹ الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025 (الملحق الأول) واستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2024-2019 (استعراض منتصف المدة).

¹⁰ GC 47/L.5

¹¹ المرجع نفسه.

¹² EB 2020/129/R.11/Rev.1

¹³ EB 2024/143/R.20

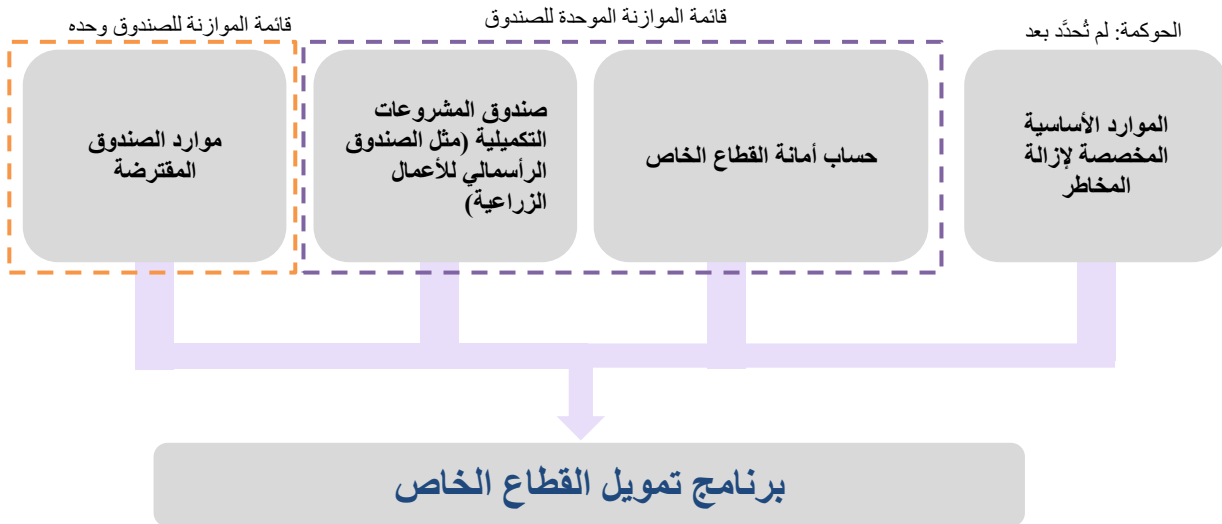
ثانيا- نموذج التمويل والموارد المالية

ألف- نموذج التمويل

- 10- تماشيا مع التزامات التجديد الثالث عشر لـموارد الصندوق والاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030، أدخل الصندوق نمودجا منقحا لتمويل عملياته غير السيادية.¹⁴ ويجمع هذا النموذج بين الموارد الداخلة في قائمة الموازنة - التي تشمل المساهمات الأساسية والأموال المقترضة - والأموال التكميلية الخارجة عن قائمة الموازنة من خلال حساب أمانة القطاع الخاص (انظر الشكل 1). ويهدف هذا النهج المزدوج إلى زيادة قابلية توسيع نطاق العمليات غير السيادية وزيادة مرونتها، مما يمكن الصندوق من تعبئة طيف أوسع من الموارد المالية. وتيسر هذه الهيكلية الجمع بين الأموال التيسيرية وغير التيسيرية، مما يعزز قدرة الصندوق على المشاركة في استثمارات مؤثرة في القطاع الخاص تدعم أهداف التنمية الريفية.
- 11- وسيواصل حساب أمانة القطاع الخاص، الذي أنشئ في إطار التجديد الثاني عشر لـموارد الصندوق، القيام بدوره كمصنعة لتوجيه الموارد التكميلية من الجهات المانحة إلى العمليات غير السيادية.
- 12- وفي هذا السياق، اقترحت الإدارة في التجديد الثالث عشر لـموارد الصندوق، إجراء استعراض للحكومة من أجل الجمع بين موارد الصندوق والأموال التكميلية. وسينفذ هذا الاستعراض باستخدام أفضل ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ تدابير إضافية للحكومة في هذا الاتجاه.
- 13- ويبحث الصندوق إمكانية استخدام موارد المنح الأساسية البالغ مجموعها 18 مليون دولار أمريكي لإزالة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات. وسيجري وضع وتنفيذ نظام حوكمة استخدام هذه الموارد في عام 2025.

الشكل 1

مصادر التمويل: لمحة عامة عن الموارد الداخلة في قائمة الموازنة وداخل حساب أمانة القطاع الخاص



باء- تعبئة الموارد

- 14- تتمثل الميزة الفريدة التي يقدمها الصندوق في قدرته على العمل بدرجة عالية من الإقبال على المخاطر وتقديم مبالغ تمويلية أصغر في المتوسط مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات.

¹⁴ المرجع نفسه.

ويركز الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والسيقات الهشة، ويقدم تمويلاً تيسيرياً مدعوماً بخبرة مؤسسية قوية، مما يتيح له الوصول إلى الأسواق والعملاء الذين غالباً ما لا تصل إليهم مؤسسات التمويل الإنمائي التقليدية – أي الحلقة الوسطى المفقودة. وللحفاظ على نقاط القوة الأساسية هذه ومواصلة إحداث أثر في البيئات الأكثر تحدياً، يظل الوصول المستدام إلى التمويل التكميلي الخارج عن قائمة الموازنة أمراً ضرورياً.

15- وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن حساب أمانة القطاع الخاص، الذي أنشئ في عام 2020، سيواصل العمل كآلية مخصصة لتعبئة التمويل التيسيري من الجهات المانحة.¹⁵ وستكون هذه الموارد حاسمة في تحفيز الاستثمارات من القطاع الخاص التي تنطوي على مخاطر كبيرة وتحقق أثراً كبيراً.

16- ويتمثل نهج الصندوق في إدارة المخاطر في بيان الإقبال على المخاطر الخاص به، والذي يهدف إلى الحفاظ على التصنيف الائتماني للمؤسسة. وفي سيناريو تشكل فيه موارد التجديد الأساسية معظم التمويل، فإن ذلك يقيد قدرة الصندوق على العمل في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والسيقات الهشة باستخدام الموارد الداخلة في قائمة الموازنة ويقيد استخدام أدوات مثل حقوق المساهمين أو تحمل الخسائر الأولى في الصناديق. وبالتالي، تتطلب هذه الاستثمارات عادة تمويلاً تكميلياً بدرجة عالية من الإقبال على المخاطر أو تحسينات ائتمانية (على سبيل المثال من خلال مبلغ 18 مليون دولار أمريكي مقدم من موارد المنح الأساسية للصندوق من أجل إزالة المخاطر). ويعد توافر هذه الموارد التمويلية ذات الإقبال الأعلى على المخاطر أمراً بالغ الأهمية لتمكين الصندوق من الحفاظ على الميزة الفريدة التي يقدمها كمستثمر تحفيزي في الأسواق الريفية العالية المخاطر وتميزه عن سائر مؤسسات التمويل الإنمائي القائمة.

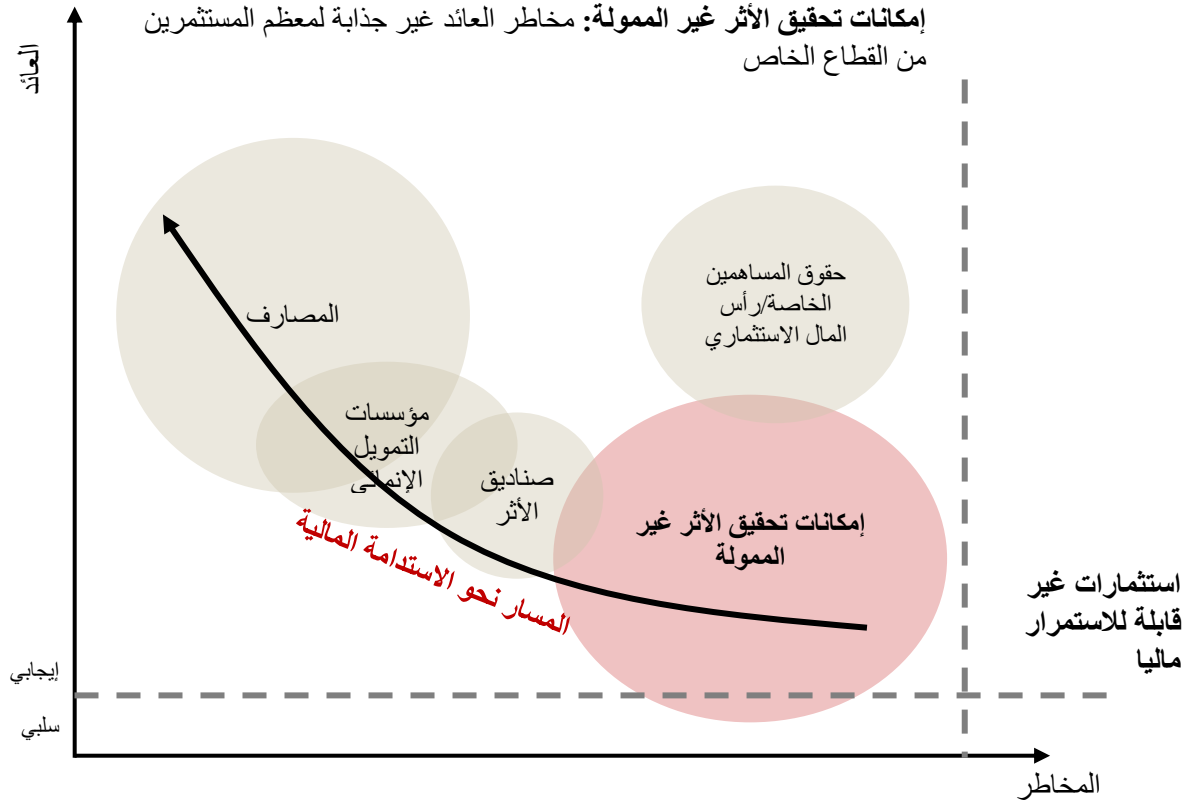
ثالثاً- استراتيجية الاستثمار

ألف- هدف الاستثمار

17- ستركز العمليات غير السيادية على تمويل الإمكانات غير الممولة لتحقيق الأثر (الشكل 2)، وهو قطاع يتميز بمشروعات عالية الأثر وتنطوي على مخاطر أعلى ولا تقدم عادة سوى عوائد مالية تتراوح بين متوسطة ومنخفضة، ولكنها تدرج ضمن مهمة الصندوق. وتعاني هذه الفرص من نقص مزمن في التمويل، حيث تتجاوز توقعات العائد المعدل لمراعاة المخاطر في كثير من الأحيان القدرة المالية للجهات المتلقية للاستثمار المستهدفة. ومن خلال توفير التمويل التحفيزي (بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق هياكل التمويل المختلط)، يسد الصندوق فجوة التمويل للمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والوسطاء الماليين الذين يحققون منافع مباشرة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويُنصح هذا التمويل للجهات المتلقية للاستثمار التوسع، وبناء سجلات مالية موثوق بها، وفي نهاية المطاف اجتذاب التمويل التجاري في أسواقها المحلية.

الشكل 2

إمكانات تحقيق الأثر غير الممولة



باء- نظرية التغيير

18- وفقا لهدف الاستثمار، سيعطي الصندوق الأولوية لتمويل المشروعات التي تدرج ضمن "إمكانات تحقيق الأثر غير الممولة"، بحيث يمكن للجهات المتلقية للاستثمار بناء الاستدامة المالية والوصول إلى الأسواق التجارية (انظر القسم السابق لمزيد من التفاصيل).

19- ولتحقيق هذا الهدف، سيوفر الصندوق رأس مال يتحمل المخاطر، مثل القروض والديون الثانوية وحقوق المساهمين (بما في ذلك تحمّل الخسائر الأولى)، عن طريق الوسطاء الماليين والاستثمارات المحفزة وصناديق الأثر، إلى جانب تقديم مساعدات تقنية مكملّة (المدخلات). ونتيجة لذلك، سيتاح تمويل ملائم للأعمال التجارية الزراعية المستهدفة وأصحاب الحيازات الصغيرة مع تعزيز الروابط بين القطاعين العام والخاص (النواتج). وستفضي هذه النواتج إلى تمكّن المزارعين من تحقيق غلة أعلى وزيادة في الدخل، إلى جانب إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية (الحصيلة). وهذا بدوره سيساهم في الحد من الفقر الريفي وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات المناخية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الضعفاء (الأثر).

رابعاً- أنواع الاستثمارات

ألف- تعريف العمليات غير السيادية

20- في إطار العمليات السيادية، يقدم الصندوق قروضا تيسيرية ومنحاً إلى الحكومات لدعم أولويات التنمية الريفية الوطنية، وذلك في العادة من خلال برامج طويلة الأجل تركز على الزراعة، والشمول المالي، والتكيف مع

المناخ، وقدرة النظم الغذائية على الصمود. وغالبا ما تشترك هذه العمليات القطاع الخاص بدور غير مباشر من خلال دعم منظمات المزارعين والمنتجين، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين بيئة الأعمال، أو المشاركة في تمويل مبادرات سلسلة القيمة. ومع ذلك، **تظل العلاقات التعاقدية والمالية في هذه العمليات عموما محصورة بين الصندوق والحكومة.** وفي المقابل، فإن العمليات غير السيادية، كما ورد في الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030 ووثيقة إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص وتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تشمل التمويل المباشر للجهات الفاعلة في القطاع الخاص مثل المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاجتماعية والوسطاء الماليين وصناديق الأثر. وبالتالي، فإن العلاقة التعاقدية والمالية في معاملات العمليات غير السيادية تكون بين الصندوق وكيانات القطاع الخاص.

21- ويرد تعريف الجهات المتلقية في القطاع الخاص في الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030¹⁶ ووثيقة إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص.

باء- نهج الاستثمار في العمليات غير السيادية

22- "المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أولا" والتكامل والإضافية. يركز نهج الصندوق في العمليات غير السيادية على تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الاستثمار في الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وستُقيّم جميع الاستثمارات في إطار العمليات غير السيادية استنادا إلى معايير واضحة لاختيار الاستثمارات المؤثرة، إلى جانب معايير مالية ومعايير للمخاطر، لضمان مواءمتها مع مهمة الصندوق وأهدافه الاستراتيجية. وتمشيا مع مبدأ "المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أولا"، يجب أن تثبت الاستثمارات أثرها الإنمائي القوي والقابل للقياس، ولا سيما من حيث زيادة الدخل والقدرة على الصمود ووصول صغار المنتجين إلى الأسواق، مما يعزز التنمية الريفية الشاملة. وستُقيّم المقترحات أيضا من حيث تكاملها مع العمليات السيادية للصندوق واستراتيجياته القطرية، بما يضمن التآزر بين تدخلات القطاعين العام والخاص. وأخيرا، يجب أن تستوفي جميع الاستثمارات معيار الإضافية¹⁷ من خلال معالجة فجوات التمويل، وتعبئة رأس المال الخاص أو إدخال ابتكارات ما كانت لتتحقق لولا مشاركة الصندوق. وتشكل هذه المعايير الأساس لحافطة عمليات غير سيادية عالية الأثر ومتوافقة استراتيجيا وتحفيزية.

23- **معالجة الاختلافات في درجة الإقبال على المخاطر.** يستخدم الصندوق نهج حافطة يوازن بين المخاطر والأثر مع مواءمته مع رسالته الشاملة. وستتوافق درجة الإقبال على المخاطر لمصادر التمويل المتاحة للعمليات غير السيادية مع ملامح المخاطر الخاصة بالاستثمارات.

24- **الشراكات من أجل التوسع وتخفيف المخاطر.** من أجل تحقيق استراتيجية الصندوق الطموحة للاستثمار في العمليات غير السيادية، سيوسع الصندوق نطاق شراكاته التشغيلية بما يتماشى مع إطار الشراكة¹⁸ للاستفادة من الخبرات التكميلية والشبكات وفرص التمويل المشترك، وتعزيز تقديم عمليات غير سيادية عالية الجودة. وتيسر هذه الشراكات إنشاء الصفقات وهيكلتها وإدارتها، مما يتيح تنفيذ استثمارات قد تُعدّ من دون تلك الشراكات محفوفة بالمخاطر أو غير مُجدية. ومع توسّع الصندوق في عملياته في إطار التجديد الثالث عشر لموارده وتعزيز قدراته الداخلية، سيعمل على تعميق شراكاته مع جهات أخرى. وفي الأجل القريب، ستكون هذه الشراكات في المقام الأول بمثابة منصات يشارك الصندوق من خلالها في فرص الاستثمار المشترك، مستفيدا من خبرة الشركاء الراسخين وقدرتهم على هيكلة الاستثمارات. وبمرور الوقت، ورهنا باستكمال

¹⁶ EB 2024/143/R.19

¹⁷ يرد تعريف الإضافية في إطار العمليات غير السيادية.

¹⁸ EB 2019/127/R.4

الملاك الوظيفي لشعبة عمليات القطاع الخاص وتحقيقها التشغيلي المطلوب، يهدف الصندوق إلى أن يتولى تدريجياً دور المستثمر الرئيسي في معاملات مختارة.

جيم- أنواع الجهات المتلقية للاستثمارات: نهج قائم على حافظة متوازنة

25- تسعى حافظة العمليات غير السيادية للصندوق إلى التطور نحو نموذج تخصيص يقوم على توزيع الاستثمارات بنسبة الثلث تقريباً بين ثلاثة أنواع من الجهات المتلقية لتلك الاستثمارات: (1) المؤسسات المالية؛ (2) صناديق الاستثمارات المؤثرة؛ (3) المشروعات التحفيزية. وقد صُمم هذا النهج لتحقيق التوازن بين المخاطر والأثر الإنمائي والمواءمة مع خبرة الصندوق. ويستثمر الصندوق حالياً في جميع أنواع الاستثمارات الثلاثة، مع تركيز كبير على المؤسسات الأقوى من الناحية المالية. ولذلك، ومن أجل تحقيق الإمكانات التحفيزية، ستركز استراتيجية الصندوق للاستثمار في العمليات غير السيادية في البداية على استكشاف الاستثمارات في صناديق الأثر والشركات التحفيزية إلى أن يتحقق توازن مناسب في الحافظة. وسيُنفذ ذلك بشرط توافر الموارد اللازمة ذات الإقبال المناسب على المخاطر، وبالقدر الذي يمكن فيه إزالة المخاطر التي تتعرض لها الموارد الداخلة في قائمة الموازنة من خلال التمويل المختلط.

26- **المؤسسات المالية.** يشمل هذا النوع مؤسسات راسخة ومربحة تتمتع بسجلات أداء قوية، ولديها اهتمام بتوسيع حوافظها الزراعية لتستهدف صغار المنتجين والمساهمة في التنمية الريفية. وتُعدّ هذه الاستثمارات منخفضة المخاطر نسبياً، وتتسم بهياكل صفقات أبسط، وتناسب تماماً مصادر التمويل التجارية أو شبه التجارية. وتشمل الأدوات المستخدمة القروض الممتازة والقروض الثانوية. وفي المستقبل، يمكن إدراج سمات مثل التمويل بالعملة المحلية أو تقاسم المخاطر، من خلال الشراكة مع مؤسسات التمويل الإنمائي، أو مقدّمي الضمانات، أو مستثمرين آخرين تتوافق توجهاتهم مع رسالة الصندوق، بهدف إزالة مخاطر المعاملات وتعزيز الأثر المحلي.

27- **صناديق الأثر.** سيسعى الصندوق إلى الاستثمار في صناديق قائمة أو جديدة يديرها مديرون متمرّسون، وتستهدف تحقيق عوائد مالية واجتماعية/بيئية. وتتطوي هذه الاستثمارات على مستوى متوسط إلى كبير من المخاطر، وقد تتضمن هياكل معقدة لأصحاب المصلحة. ويمكن النظر أيضاً في فرص التمويل المشترك مع هذه الصناديق.

28- ووفقاً لقرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لن يكون هناك توجّه إلى استخدام أدوات حقوق المساهمين ما لم تكن هناك فرصة حقيقية لتحقيق الأثر والفعالية. ويمكن إثبات هذه الفرصة في صناديق الأثر، حيث يمكن للاستثمارات في حقوق المساهمين أن تسهم في إزالة المخاطر وبالتالي تعبئة رأس المال الخاص. وفي هذه الحالات، سيستثمر الصندوق إلى جانب مستثمرين آخرين متشابهين في التفكير في صناديق قائمة يديرها مديرون متمرّسون. وستمكن صناديق الأثر الصندوق أيضاً من توسيع نطاق تغطيته الإقليمية من خلال نهج الحافظة والوصول إلى المستفيدين الذين لا يحتاجون إلا إلى مبالغ صغيرة.

29- **الاستثمارات التحفيزية.** تشمل هذه الفئة الاستثمار في أنشطة الأعمال الناشئة الموجهة نحو النمو والتي تعتمد نماذج مبتكرة وكاسحة – أي نهج الأعمال التي تُحدث تحوّلاً كبيراً في الطرق التقليدية لتقديم التمويل والخدمات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك في كثير من الأحيان من خلال التكنولوجيا أو تجميع الخدمات أو قنوات التوزيع البديلة أو الشراكات المبتكرة. وقد لا تكون هذه المشروعات مربحة بالكامل بعد، لكنها تسلك مساراً واضحاً نحو التوسع وتحقيق الاستفادة المالية في الأجل الطويل. ويؤدي الصندوق دوراً تحفيزياً من خلال تقديم حلول التمويل المختلط أو التحفيزي التي تساعد على اجتذاب رأس المال الخاص وتسريع وتيرة نمو هذه المشروعات.¹⁹ ويمكن أن تتخذ هياكل الشركات القابضة شكل هياكل شبيهة بالصناديق، تُوسّع من

¹⁹ يحدد [إطار العمليات غير السيادية](#) آليات إزالة المخاطر، بما في ذلك المساعدة التقنية والتمويل المختلط.

خلالها النماذج التجارية الناجحة في بلدان متعددة، مع تحوّل العمليات القُطرية إلى كيانات تابعة لهيكل الشركة القابضة.

دال- أدوات الاستثمار

30- كما هو مبين في الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص، سيقدّم الصندوق منتجات تشمل الديون، وحقوق المساهمين، ومنتجات لتخفيف المخاطر أو لتقاسمها. ويشمل برنامج تمويل القطاع الخاص حالياً في المقام الأول التمويل بالديون واستثمار واحد في صندوق لحقوق المساهمين، ولكنه قد يتوسع مع مرور الوقت ليشمل أدوات مالية أخرى. ويعتزم الصندوق اتباع نهج تدريجي في عروضه: ففي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيركز الصندوق أساساً على توفير قروض ممتازة وقروض ثانوية ورأس مال الخسارة الأولى/حقوق مساهمين التي تتحمل الخسارة الأولى في الصناديق عند العمل مع مديري صناديق متمرسين. ولن يجري تطوير أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات، أثناء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وربما حتى بعده.

31- ويجب أن تستوفي الاستثمارات في إطار العمليات غير السيادية متطلبات إضافية، ومواءمتها في الوقت نفسه مع مستوى الإقبال على المخاطر وشروط وأحكام مصادر التمويل في الصندوق. ويعرض الجدول 1 لمحة عامة عن كيفية مواءمة المخاطر المرتبطة ببعض الاستثمارات مع مستوى الإقبال على المخاطر الخاص بمصدر التمويل. ويستخدم هذا الجدول للأغراض الإرشادية ويوفّر توجيهات بشأن توزيع الموارد، ولكنه لا يُشكّل سياسة تخصيص ملزمة.

32- وتُبين أنواع الاستثمارات المعروضة الأدوات المالية التي سيركّز عليها الصندوق خلال التجديد الثالث عشر لموارده. وفي منتصف المدة، قد تضاف أدوات مالية إضافية لتوسيع نطاق المنتجات التي يقدمها الصندوق.

33- بالإضافة إلى ذلك، يجري توفير المساعدة التقنية المرنة والمصممة خصيصاً - جنباً إلى جنب مع الاستثمارات المالية للعمليات غير السيادية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لتوريد العمليات غير السيادية والمصممة خصيصاً لاستكمال الاستثمار - لإزالة مخاطر العمليات، وتعزيز أثر التنمية، وتعزيز قدرات وحوكمة ونظم الجهات المتلقية في القطاع الخاص. ورغم أن الاستثمار قد يتماشى مع الأهداف الأوسع لعمليات الصندوق السيادية ويدعمها، فإن المساعدة الفنية تهدف فقط إلى تعزيز نجاح واستدامة المشاركة في العمليات غير السيادية.

الجدول 1

لمحة عامة عن الفئات ومصادر التمويل المقابلة

نوع الاستثمار	المؤسسات المالية	الجهات التحفيزية المتلقية للاستثمار	صناديق الأثر
قروض ممتازة، ديون ثانوية	الديون (الثانوية والممتازة)/حقوق المساهمين	الخسارة الأولى/حقوق المساهمين، الديون لزيادة التمويل	نوع الاستثمار
الوصول إليها بطرق غير مباشرة من خلال إعادة الإقراض	توفّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافع مباشرة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال اتفاقات الشراء و/أو ترتيبات التمويل	استفادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الجهات التحفيزية المتلقية للاستثمار	استهداف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة
تجنب صارم لمزاحمة الجهات الفاعلة الخاصة	المبادر الأول/ تخصيص رأسمال استثماري كبير	إزالة المخاطر (من خلال الديون الوسيطة)/ تعبئة التمويل من مقدمي حقوق المساهمين الحاليين	متطلبات إضافية
التجديد الثالث عشر	حساب أمانة القطاع الخاص	حساب أمانة القطاع الخاص	مصدر التمويل

المؤسسات المالية	الجهات التحفيزية المتلقية للاستثمار	صناديق الأثر
لموارد الصندوق حساب أمانة القطاع الخاص موارد الصندوق الأساسية من أجل إزالة المخاطر		(الخسارة الأولى/حقوق المساهمين)
متوسط	كبير	كبير
الإقبال على المخاطر		

هاء- العمليات غير السيادية قيد الإعداد

34- يتطلب تطوير العمليات غير السيادية في الصندوق نهجا منهجيا منسقا لإنشاء المشروعات وتحديد لها. ويضمن هذا النهج مواءمتها مع مهمة الصندوق وملاءمتها لأولوياته وتحقيقها أثرا إنمائيا كبيرا. وقد وُضع نهج المشروعات التي تكون قيد الإعداد بما يتماشى مع إطار العمليات غير السيادية ويلتزم بمبادئ العمل مع القطاع الخاص.²⁰

35- ومن القنوات الرئيسية لتدفق الصفقات الإحالات الواردة من مؤسسات التمويل الإنمائي والمستثمرين المؤثرين والشركاء في النظام الإيكولوجي (انظر الفقرة 24 بشأن الشراكات). وتتيح هذه العلاقات للصندوق التشارك في استحداث الصفقات من خلال المشاركة في العناية الواجبة والوصول إلى الشبكات القائمة وهياكل الاستثمار المشترك.

36- وإدراكا لقيمة القرب والمعلومات المحلية، يعمل الصندوق أيضا على توسيع نطاق خبراته في القطاع الخاص على المستوى الإقليمي. وتتيح هذه المشاركة الميدانية إجراء تقييمات تقنية أكثر تعمقا وتحسين الاستجابة لاحتياجات السوق. ومن خلال التعاون مع العمليات السيادية، يمكن لعمليات الصندوق بشأن القطاع الخاص تحديد الفرص المقبولة مصرفيا ودعم تطوير المشروعات في مراحلها المبكرة على المستوى القطري.

37- ومع استمرار الصندوق في تعزيز دوره في تنمية القطاع الخاص، يتوقع أيضا زيادة في المقترحات التلقائية التي يحركها السوق. وبمرور الوقت، يهدف الصندوق إلى إنشاء علامة تجارية معترف بها تستقطب بطبيعتها الجهات المتلقية للاستثمار التي تسعى إلى الحصول على رأس مال تحفيزي وشراكات متوائمة مع رسالته.

واو- التركيز الجغرافي

38- تماشيا مع الأولويات المحددة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تركز استراتيجية الصندوق بشدة على توجيه الموارد إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي أشد وطرق الوصول إلى رأس المال الخاص محدودة للغاية. وفي الوقت نفسه، يقر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بأهمية العمل في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي لا تزال تواجه تحديات التحول الريفي، ولا سيما في المناطق المهمشة والمجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات.

39- وتُعدّ الجهات المتلقية في القطاع الخاص في الدول الأعضاء في الصندوق مؤهلة للحصول على التمويل. ومع ذلك، ومن أجل إدارة المخاطر السياسية والاقتصادية، وضمان تمثيل إقليمي عادل، سيجري السعي إلى تحقيق

²⁰ يشمل إطار العمليات غير السيادية الملكية القطرية، والتكامل، والامتثال لسياسة التمويل الريفي في الصندوق، وتجنب السيطرة، والشفافية والمساءلة، الصفحتان 6-7.

توازن جغرافي بين المناطق التشغيلية الخمس للصندوق و 92 بلدا مؤهلا، مع مواصلة التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا.

40- ويمكن أن تكون العمليات غير السيادية خاصة ببلد معين، أو تركز على منطقة بعينها أو تكون عالمية النطاق. ويستند تحديد البلدان المستهدفة لمشاركة القطاع الخاص إلى احتياجاتها الإنمائية الكبيرة وإمكانات تحقيق الأثر وفرص جذب رأس المال الخاص. ويتسم العديد من هذه البلدان أيضا بمحدودية فرص الحصول على التمويل وتختلف الأسواق، وبعقبات كبيرة أمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة – وهي ظروف يمكن أن يكون دور الصندوق فيها محفزا للتحويل.

41- ومن المهم ملاحظة أن إعطاء الأولوية الجغرافية للبلدان المنخفضة الدخل يخضع لتوافر رأس مال تيسيري وكبير للمخاطر، وهو أمر ضروري لدعم الاستثمارات في البيئات الصعبة.

زاي- مواضيع الأثر

42- سيقدم الصندوق عمليات غير سيادية تؤدي ثمارها في البداية في خمسة مواضيع رئيسية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده: (1) تمكين المرأة؛ (2) القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه؛ (3) التغذية؛ (4) الشباب؛ (5) الهشاشة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يُتوقع أن تعالج كل عملية غير سيادية جميع المواضيع الخمسة. وسيستند تقييم كل استثمار إلى مدى ملاءمته ومساهمته في واحد أو أكثر من هذه المجالات، حسب طبيعة نموذج العمل والسياق والمستفيدين المستهدفين. ومع تغير مواضيع الأثر في الصندوق أو تعديلها، ستُعدّل مواضيع أثر العمليات غير السيادية بما يتماشى مع ذلك.

حاء- تكامل العمليات السيادية والعمليات غير السيادية

43- يشكل التكامل بعدا شاملا في استراتيجية الصندوق بشأن القطاع الخاص وسيحقق من خلال عدة آليات رئيسية. وسيوفر موظفو الصندوق المتخصصون في القطاع الخاص على المستوى الإقليمي الخبرة المحلية لمواءمة الاستثمارات مع الأولويات الإنمائية، في حين يضمن إدماج العمليات السيادية وغير السيادية التآزر وتدقيق الموارد بين المجالين.

44- وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وما بعده، يجري اتباع مسار أكثر تنظيما لتعزيز المواءمة بين العمليات غير السيادية والعمليات السيادية. ويشمل ذلك ضمان استمرار مراعاة فرص القطاع الخاص، السيادية وغير السيادية على حد سواء، في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرات الاستراتيجيات القطرية، إلى جانب مشاركة أوثق من مكاتب الصندوق القطرية - على سبيل المثال أثناء إقامة شراكات في إطار العمليات غير السيادية، وتحديد أوجه التكامل أثناء التصميم، والمشاركة الوثيقة مع الشركاء والنظراء المؤسسين أثناء الزيارات الميدانية.

45- وستشمل جميع الاستراتيجيات القطرية المقبلة مكونات تتعلق بالقطاع الخاص، وستندمج البرامج القطرية منطلقات وروابط مع القطاع الخاص. وبناء على ذلك، ستؤدي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية دورا محوريا في إثراء تصميم العمليات غير السيادية – ولا سيما فيما يتعلق بتحديد سلاسل القيمة ذات الأولوية، والحضور الإقليمي، والأهداف الإنمائية الوطنية، والمواءمة مع حافظة العمليات السيادية.²¹

²¹ يوفّر [إطار العمليات غير السيادية](#) (الملحق الرابع) أيضا شرحا مفصلا لكيفية تقييم التكامل في هذه العمليات.

خامسا- المخاطر

ألف- تقييم الملامح العامة لمخاطر العمليات غير السيادية

- 46- **تحمل المخاطر.** يستخدم الصندوق نهجا متوازنا فيما يخص المخاطر، يهدف إلى دعم التنمية بفعالية من دون الإخلال بالسلامة المالية للصندوق. وبينما يواصل الصندوق التركيز أساسا على العمليات السيادية، سيُوسَّع تدريجيا نطاق عملياته غير السيادية. ونظرا لاختلاف مصادر التمويل، يُتوقع تخصيص الموارد لعمليات متباينة من حيث الملامح العامة لمخاطرها. ويعني ذلك أن مخاطر الائتمان في العمليات غير السيادية الممولة من موارد مقترضة، تماشيا مع بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق، ينبغي أن تكون معتدلة، بينما يُتوقع أن تنطوي العمليات الممولة من حساب أمانة القطاع الخاص على مخاطر أعلى.
- 47- **مخاطر الائتمان والاستثمار.** يتبع الصندوق نهجا حذرا في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان عند الاستثمار في مشروعات القطاع الخاص. ولهذا الغرض، يُجري الصندوق تقييما دقيقا للمخاطر التي تنطوي عليها كل معاملة على حدة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على نهج حذير في إدارة الحافطة.
- 48- **وفي إطار حافطة العمليات غير السيادية،** سيستخدم الصندوق التمويل المختلط بطريقة استراتيجية، من خلال الجمع بين المنح، ورأس المال القابل للاسترداد، وموارد الصندوق، في استعراضه للعمليات غير السيادية بهدف موازنة المخاطر ومواءمتها مع مصادر التمويل المختلفة لدعم المشروعات ذات الأثر في البلدان النامية، مع ضمان استخدام التمويل التيسيري بشكل عادل ومن دون إحداث تشوّه في ظروف السوق.

باء- مخاطر الإضرار بالسمعة والمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة

- 49- **يدير الصندوق بعناية مخاطر الإضرار بالسمعة ومخاطر حوكمة البيانات والمخاطر البيئية والاجتماعية** ومخاطر الحوكمة من خلال بذل العناية الواجبة وهيكلة المشروعات بفعالية. وللحفاظ على مستويات عالية وتخفيف المخاطر المحتملة، يلتزم الصندوق بشكل صارم بسياسته بشأن مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.
- 50- **وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص،** يدرج الصندوق متطلبات امتثال واضحة في اتفاقات التمويل، مع إشراف متخصص من وحدة مكافحة الجريمة في شعبة المراقب المالي، وكذلك وحدة سياسات العمليات، ومكتب الفعالية الإنمائية، وشعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والشمول الاجتماعي لضمان الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.
- 51- **وعلاوة على ذلك،** يولي الصندوق اهتماما خاصا لعمليات التمويل المناخي، ويسعى بنشاط إلى منع "التمويه الأخضر" أو الادعاءات البيئية المضللة. وتُكَيَّف متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي مع حجم الاستثمارات وتعقيدها وبيئتها تشغيلها. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي وقائمة الاستبعاد في الفصل الثامن من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.²²

جيم- رصد الأثر والإبلاغ عنه

- 52- **يهدف الصندوق،** من خلال استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية، إلى استخدام أدوات مالية تحفيزية، مقترنة بتركيز قوي على الأهداف، وبخبرة تقنية، وابتكار، وأدوات لتخفيف المخاطر، من أجل سد فجوة التمويل التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية. ولضمان اتساق ودقة جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عن النتائج، تدمج مؤشرات أساسية موحدة للتوعية والأثر في

²² إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

إطار النتائج لكل عملية غير سيادية خلال مرحلة التصميم. وتُجمَع هذه المؤشرات، مما يمكّن الصندوق من تتبع التقدم المحرز وقياس النتائج في جميع العمليات غير السيادية، وتزويد الجهات المانحة والمستثمرين بمعلومات قيمة عن مجمل إنجازات استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية.²³

53- ويوجّه إطار النتائج الخاص ببرنامج تمويل القطاع الخاص تنفيذ استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية نحو تحقيق حصائل اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة. ويجري حاليا تنقيحه، بالتعاون الوثيق مع الدوائر المعنية في الصندوق، لكي يشمل الأولويات المتطورة ومتطلبات البيانات ونهج قياس الأثر، مع الاستجابة بصورة صريحة للحاجة إلى مؤشرات مناسبة للعمليات غير السيادية ومواءمة مقاييس النتائج الرئيسية مع إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق،²⁴ مع الحفاظ في الوقت ذاته على المرونة اللازمة لمراعاة تنوع العمليات غير السيادية. وعلى وجه الخصوص، تعمل شعبة عمليات القطاع الخاص بالتعاون الوثيق مع مكتب الفعالية الإنمائية، الذي أنشئ مؤخرا، بهدف تعزيز مستوى التوحيد في الإبلاغ عن الأثر وتعبئة موارد خارجية إضافية

²³ سنقيّم بدقة مساهمات شركاء العمليات غير السيادية في النتائج المحققة.

²⁴ [GC 47/L.5](#)